# أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتهما وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي

# *The effect of measurement and disclosure accounting fo financial instruments in financial statements and our important under the International financial reporting and the financial accounting system*

**ط/د. عبد القادر حوة**

abdelkader_haoua@yahoo.fr

**د. فتيحة بكطاش**

tihbek@yahoo.fr

**جامعة الجزائر 3**

**ملخص :** هدفت الدراسة إلى معرفة أساليب القياس المحاسبي، والإفصاح في بند الأدوات المالية، وأثر هذا القياس والإفصاح في القوائم المالية. يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل مفهوم وأهمية الإفصاح وكذلك يحاول استكشاف مدى أثر هذا الإفصاح على وظيفة القياس المحاسبي للأدوات المالية.

اذ سوف يتم في هذا البحث توضيح القياس المحاسبي عن القيمة العادلة باعتبارها الطريقة الاكثر ملائمة للمستفيدين من حيث الإفصاح المحاسبي، وبيان مبررات وأهداف تطبيق القيمة العادلة ومدى ملائمة القيمة العادلة في اتخاذ القرارات.

اتبع البحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة وعرضها والمنهج الاستنباطي لتحديد المحاور وصياغة فرضيات البحث والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي، القيمة العادلة، المعايير المحاسبية الدولية، المعايير الدولية للإبلاغ المالي، القوائم المالية، الأدوات المالية.

Abstract: Aim of study is to know accounting measurement ways and isclosure in financial instruments items. This research aims at presenting and analysing the importance of accounting disclosure. It also attempts to explore the effect of accounting disclosure on the accounting measure for finanial instruments.

as it will be in this research illustrate the accounting disclosure about fair value as the most convenient way for beneficiaries in terms of accounting disclosure, and expiation the rationale and objectives of the application of fair value and the appropriateness of fair value in decision-making.

The research adopted the historical method to review the previous studies, the deductive method to identify the research themes and developing hypotheses, and the inductive method to test the hypotheses.

Keywords : Accounting measurement, Accounting disclosure, Fair value, International accounting standard IAS, International financial reporting standards IFRS, Financial statements, Financial instruments.

مقدمة:

تعتبر المحاسبة هي الوسيلة التي توصل بها المعلومات المالية إلى مختلف مستخدميها، وذلك من خلال إعداد مجموعة من القوائم المالية التي تسمح بتوفير هذه المعلومات حيث تنقسم هذه القوائم إلى مجموعتين، مجموعة تفصح عن نتائج تدفق الموارد المالية مع الزمن، تضم حساب النتائج، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية. وأما الثانية فتتمثل في حالة الموارد في نقطة زمنية محددة. هذه الأخيرة التي تسمح بتقييم المركز المالي لمؤسسة ما. الأمر الذي يعتبر مهما للوفاء بحاجات الدائنين وحملة الأسهم والإدارة والحكومة وغيرها. وتحاول المؤسسة توفير هذه الاحتياجات من خلال عرض معلومات متعلقة بأصول وخصوم المؤسسة أموالها الخاصة في فترات دورية من خلال إعداد ما يعرف بقائمة المركز المالي أو الميزانية.

تعتبر المحاسبة أداة فعالة في تجميع وتشغيل وتوصيل المعلومات لإدارة المؤسسة وللأطراف الخارجية، وذلك بهدف مساعدة الإدارة في أداء وظائفها وتزويد الأطراف الخارجية بالمعلومات اللازمة بالشكل الملائم وبالصورة الصادقة والعادلة عن نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

وفي هذا الشأن، انصب اهتمام المحاسبة على وظيفة القياس المحاسبي إلى أن ظهرت نظرية الاتصال أو الإعلام، فأصبحت وظيفة الاتصال المحاسبي وما تتطلبه من إفصاح محاسبي تمثل الشغل الشاغل للمحاسبين والمنظمات المهنية، حيث تهدف إلى توصيل المعلومات التي تنتج عن القياس المحاسبي إلى مستخدميها بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم التي ترتبط حكما بنظرة مستقبلية.

كما يجب مراعاة الاتساق والتوازن والملاءمة في المعلومات المحاسبية لتحقيق الهدف من الاعلام أو الاتصال المحاسبي، وتساعد المحاسبة الإدارية ونظام المعلومات المحاسبية على ذلك، حيث أن لهما دورا متميزا في حياة المؤسسات ونجاحها، ويتزايد هذا الدور من خلال التطور الكبير في ثورة المعلومات لتوفير المعلومات المحاسبية الملائمة والتي تحقق الثقة من قبل المستثمرين، لذلك باتت وظيفة الاتصال واحدة من المهام الرئيسة للمحاسبة، كما بات التوجه إلى جعل هذا الاتصال واضحا ومفيدا إلى أقصى حد ممكن واحدا من أهدافها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتها وفق معايير الإبلاغ وللوصول للهدف السابق تم القيام بدراسة مسحية لهذا الموضوع، ولذلك نلجأ إلى طرح الإشكال الرئيسي التالي:

فيما تكمن متطلبات كل من القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وما هو تأثيرهما على القوائم المالية؟

ومن خلال السؤال الرئيسي ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي معايير جودة القوائم المالية؟
- ماهي أساليب وأدوات القياس المحاسبي؟
- ما أهمية استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي؟
- ما هي دواعي إصدار معيار مراجعة لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة؟
- مشاكل القياس المحاسبي والمخاطر الناجمة عنه؟

المنهج المتبع: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتها وفق معايير الإبلاغ.

أهمية الدراسة: يمكن أن تستفيد من هذه الدراسة كل المؤسسات الاقتصادية والأشخاص ذوي الاختصاص في المحاسبة.

لموضوعنا هذا ارتأينا تقسيمه إلى خمسة محاور كالآتي:

أولا: مفهوم القوائم المالية وأهدافها وهيكلها ومحتواها وأهميتها بالنسبة للمستفيدين منها ومداخل قياس جودة قياسها والعوامل المؤثرة فيها

**1.** تعريف القوائم المالية وأهدافها وهيكلها ومحتواها وأهميتها بالنسبة للمستفيدين منها: تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمؤسسة، وتعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

**أ.** تعريف القوائم المالية: تعني كلمة قائمة Statement في مفهومها العام إعلام يتعلق بشيء محدد يعتقد من يقدمه بصحة ما تم الإشارة إليه فيه، وبذلك تمثل القوائم المالية Financial Statement إعلانا يعتقد بصحته[1]. كما يمكن تعريفها بأنها "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات"[2].

وقد عرفت بأنها: "تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للمؤسسة ونجاعتها وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية[3].

**ب.** أهداف القوائم المالية:ويقصد به البيان رقم (01) الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية "FASB" عام 1978م حول أهداف القوائم المالية في المؤسسات الهادفة إلى تحقيق الربح، حيث اعتمدت الهيئة في تحديد أهداف التقارير المالية عند صياغتها لإطارها المفاهيمي خلال 1973م-1985م على ثلاث دراسات رائدة وهي:

– تقرير "لجنة بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبية ASOBAT" الصادر عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA عام 1966م، حيث تم التركيز على البعد الاجتماعي للتقارير المالية.

– تقرير لجنة "تروبلود Trueblood" لدراسة أهداف التقارير المالية الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام 1973م، حيث تم الاقتصار على المستخدمين التقليديين، المستثمرين والمقرضين.

– تقرير المؤسسات "The corporate report" الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز "ICAEW" عام 1975م، حيث كانت المطالبة بخدمة فئات جديدة: العمال، الحكومة، المجتمع عموما.

واستنادا إلى الدراسات السابقة، خصوصا تقرير لجنة تروبلود "تروبلود Trueblood"، قدمت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB البيان رقم (01) حول أهداف التقارير المالية في المؤسسات الهادفة إلى تحقيق الربح عام 1978م، ليكون أساسا ارتكزت عليه بقية بيانات الإطار المفاهيمي[4].

**ج.** هيكل ومحتوى القوائم المالية: تتضمن القوائم المالية* الخاصة بالمؤسسات حسب النظام المحاسبي المالي (وكذلك الحال بالنسبة للمعايير المحاسبة الدولية) باستثناء المؤسسات الصغيرة: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة (تدفقات) الخزينة،

جدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج[5]. وفيما يلي دراسة وتفصيلا لكل قائمة من هذه القوائم.

تشتمل عناصر القوائم المالية، كما حددتها الفقرات من (F-49) إلى (F-78) على خمسة عناصر أساسية تتمثل في الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات.

**د.** الأطراف المستفيدة من القوائم المالية:

- المساهمون Shareholders: يعتبر المساهمون من حملة الأسهم أهم مجموعة من المجموعات المستفيدة من القوائم المالية، حتى أن توجهات هيئات وضع المعايير في الدول المتقدمة كمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB يضعون المساهم في مقدمة اهتماماتهم عند وضع معيار محاسبي معين.

– حاملي السندات Bonds Holder: ويهتم هؤلاء بمتابعة العسر المالي للمؤسسة، أن هناك أمان كافي من أجل سداد ديونهم. وتؤدي المعلومات المالية دورا هاما في هذه العملية، حيث أن العديد من اتفاقيات الدين تتضمن الحق لحاملي السندات في التدخل في حالة شعورهم بالخطر حيال أموالهم[6].

– المقرضون Lenders: للتعرف على توافر السيولة النقدية في المؤسسة، ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها؛

– الأجهزة الحكومية Governmental Agencies: تهتم لغرض تحصيل والضرائب المستحقة على المؤسسة، والتأكد من تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لعلاقة العامل بصاحب العمل، والحفاظ على البيئة. كما تهتم الحكومات بتوزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المؤسسات، وبالتالي فهم يطلبون القوائم المالية بهدف تنظيم هذه الأنشطة وكأساس لإحصاء الدخل الوطني وغيرها من الإحصاءات؛

– العملاء Customers: لمعرفة المركز المالي للمؤسسة، حيث أن تدهور المركز المالي قد يدفعهم للبحث عن موردين آخرين قادرين على توفير طلباتهم بشكل مستمر؛

– الرأي العام General Public: كالباحثين والمستشارين الماليين والمحللين الاقتصاديين والخبراء، حيث يهتم هؤلاء بشكل مستمر بالمعلومات المحاسبية التي تكون أداة عمل لهم تحقيق أغراضهم وأهدافهم[7]. كما تؤثر المؤسسات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها، عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين.

– العمال والنقابات العمالية Employee & trade Unions: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار أرباب الأعمال وربحيتهم، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم، وتعويضاتهم، ومزايا (منافع) التقاعد لهم، وتوفير فرص العمل[8].

– الموردون Suppliers: يستفيد الموردون الحاليون أو المتوقعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوريد للمؤسسة، وتقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الديون[9].

**2.** مداخل قياس جودة القوائم المالية وأهدافها والعوامل المؤثرة فيها:

أ. مفهوم جودة التقارير المالية ومداخل قياسها: هناك من اعتبر جودة التقارير المالية وسيلة أساسية في توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وتقدم تاريخا مستمرا ومعبرا عنه بوحدات نقدية، ولكن بعض المعلومات المالية يكون من الأفضل تقديمها عن طريق وسائل التقديرات المالية الأخرى[10].

– مفهوم جودة المعلومات المحاسبية: يعتبر تحديد أهداف التقارير المالية نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[11].

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن يتم إعداداها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها[12].

– مداخل قياس جودة المعلومات المحاسبية: تتعدد النماذج المستخدمة في قياس درجة جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن تصنيف هذه النماذج إلى ثلاثة مداخل، وهي:

- مدخل جودة الربح: يستند مؤيدو هذا المدخل إلى أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح، ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة، من أشهر نماذج هذا المدخل هو نموذج انحدار الأرباح لقياس استمرارية الأرباح الذي رسم أسسه كل من (Kormendi & Liper) عام 1987، وكذلك النموذج الذي وضعه (Francis et Al) عام 2003 لقياس القدرة التنبؤية للأرباح. ويعاب على هذه النماذج اعتمادها على بيانات سلاسل زمنية لفترة طويلة قد تصل إلى عشرين سنة فأكثر؛
- مدخل جودة الاستحقاقات: ويشير هذا المدخل إلى المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح والتدفق النقدي المتولد من العمليات الاستغلالية. ويعتبر نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه (Mc Nicholsm) عام 2002 من أهم النماذج نظرا للدقة التي يمتاز بها؛
- مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر: يستند مؤيدو هذا المدخل إلى أن عدم الاعتراف بالإيرادات والأعباء (الأرباح والخسائر) في التوقيت المناسب يضعف من جودة الربح، ومن ثم يضعف من جودة المعلومات المحاسبية. ومن أبرز نماذج هذه المدخل نموذج البنود الاستثنائية ونموذج خاصية وقتية الربح[13].

ب. أهداف جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها:

– أهداف جودة التقارير المالية: تتمثل فيما يلي[14]:

- تقييم المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها على مستوى الإدارة؛
- تقييم الأداء للإدارة وكفاءتها، والتحقق من إمكانيات وخبرات المديرين؛
- استخلاص بعض المقاييس المحاسبية التي تعبر عن درجة المخاطر من خلال المعلومات المحاسبية لعدة فترات مقارنة؛
- تقدير درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة حاليا ومستقبلا، واحتياجاتها للأموال وقدرتها على الاقتراض؛

- القدرة على التنبؤ باحتمالات نجاح المؤسسة، ومدى قدرتها على إجراء توزيعات للأرباح، والتنبؤ بحجم الاستثمارات والإنتاج والعمالة؛
- اشتمال التقارير المالية المنشورة على معلومات مفيدة عن درجة المخاطرة لمتخذي القرارات الاستثمارية.

ثانيا: أساليب وأدوات القياس المحاسبي وأسس قياسه

**1.** تطور أساليب وأدوات القياس في الفكر المحاسبي: تعتبر مشاكل القياس المحاسبي واختيار أساس القياس الملائم من المشاكل والموضوعات التي نالت اهتمام كافة الباحثين والمنظمات المهنية ذات الصلة بمهنة المحاسبة عبر فترات طويلة يعكسها بشكل واضح تطور الفكر المحاسبي تجاه الأساليب الملائمة للقياس، فالمتتبع لتطور القياس في الفكر المحاسبي يجد أن هناك مدخلين أساسين:

- مدخل التكلفة التاريخية.
- مدخل عدم التمسك بالتكلفة التاريخية (التكلفة المعدلة).

يذهب المدخل الأول إلى أن عملية القياس سواء المبدئي أو اللاحق تتم بالتكلفة التاريخية للاستحواذ على الأصل أو تحمل الخصم، وكان أنصار هذا المدخل على مر السنوات يستندون إلى درجات الموضوعية التاريخية يعني التنازل عن تلك الموضوعية والثقة في المعلومات المحاسبية سواد كلياً أو جزئياً.

على الجانب الآخر ظهر اتجاه معاكس للتكلفة التاريخية والذي يذهب إلى أن التكلفة التاريخية ونتيجة لقوى السوق والظروف الاقتصادية المتغيرة قد لا تعبر عن حقيقة القيمة وتصبح المعلومات المحاسبية بعيدة كل البعد عن الواقع العملي وبالتالي غير ملائمة[15].

ووفقا لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB فإن القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية لابد وأن يتسم بالموثوقية، ولكي يكون القياس موثوقا فيه لابد وأن يكون بعيدا عن التحيز ويتصف بالحياد وأن يكون قابلا للتحقق وذلك من أجل دعم الثقة في المعلومات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها. وقد حدد ذات المجلس خمسة أسس للقياس في وقت صدور الإطار وهي: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة السوقية الحالية، القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وصافي القيمة البيعية، وأضيفت لهم القيمة الحالية وتم التركيز على القيمة العادلة في البيان المفاهيمي رقم (07)[16].

**2.** أسس القياس المحاسبي: تتمثل أسس القياس المحاسبي في الطريقة المتبعة لقياس عناصر القوائم المالية ويكون ذلك بالاختيار على مستويين:

أ. مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة: حيث توجد هناك وحدتان للقياس وهما:

– وحدة القياس النقدي الإسمية أو القانونية: والتي تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لتلك الوحدات الإسمية، وهو افتراض مقبول عموما في النموذج المحاسبي المعاصر نموذج التكلفة التاريخية.

– وحدة قياس القوة الشرائية للنقود: وتعتمد على الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وهو افتراض تعتمده محاسبة التضخم.

ب. مستوى قياس قيمة عناصر القوائم المالية: إذا أردنا إخضاع بند من بنود القوائم المالية لعملية القياس، وليكن بندا من بنود الأصول مثلا، فلا بد من تحديد الخاصية التي سيعبر عنها كميا. ويلاحظ أن أي بند قد تكون له أكثر من خاصية قيمية واحدة يمكن إخضاعها للقياس. وقد حدد البيان SFAS No 05 الصادر عن FASB سنة 1984 الخصائص

الرئيسية لعناصر الأصول والخصوم والأموال الخاصة (وبالتالي بنود قائمة المركز المالي)، والتي تكون موضوع القياس المحاسبي كما يلي:

- التكلفة التاريخية Historical Cost؛
- التكلفة الجارية Current Cost؛
- القيمة السوقية الجارية Current Market Value؛
- صافي القيمة التحصيلية (البيعية) Net Realizable Value؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة Present value of future cash returns.

ثالثا: أهمية استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي

وقد ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في أوائل العشرينات قبل وضع المعايير المحاسبية الإلزامية في فترة ما قبل الكساد العظيم (1929-1932) حيث كان لدى المؤسسات حرية كبيرة في اختيار الممارسات والسياسات المحاسبية الخاصة بها، وقد كان استخدام "القيمة الحالية" أو "القيمة التقديرية" أو "القيمة السوقية" لتسجيل قيم الأصول والخصوم باعتبارها "قيمة عادلة" لتلك الأصول والخصوم وخلال تلك الفترة كان من الشائع إجراء إعادة تقييم تصاعدي لقيم الأصول طويلة الأجل بميزانيات المؤسسات مثل الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة، حيث شجع الرخاء والتضخم على وضع تقديرات متفائلة لقيم الأصول والخصوم، وكثير منها ارتد للنقيض خلال فترة الكساد العظيم[17].

1. تعريف القيمة العادلة: منذ فترة بعيدة والفكر المحاسبي في جدل دائم حول استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدلا من التكلفة التاريخية، ويرجع هذا الجدل إلى الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية وخاصة الملاءمة والموثوقية، فالتكلفة التاريخية ينظر إليها على أنها أكثر موثوقية وموضوعية بالمقارنة بالقيمة العادلة، إلا أن القيمة العادلة تعتبر أكثر ملاءمة مقارنة بالتكلفة التاريخية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. وقد أكد مجلس معايير المحاسبية الأمريكية والدولية على ترجيح خاصية الملاءمة على خاصية التمثيل الصادق مما يفسح المجال إلى توسيع القياس باستخدام القيمة العادلة، ولذلك فقد بدأت المنظمات المهنية العالمية الاهتمام بهذا النموذج كأساس للقياس والإثبات المحاسبي[18].

وحددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي أصدرتها (IAS 30, IAS 32, IAS 38, IAS 39, IAS 40, IAS 41) بأنها: "المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت"[19].

وقد تم استبدال هذا التعريف مؤخرا في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 (IFRS N°: 13) والمتعلق بقياس القيمة العادلة حيث عرفت بأنها: "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل خصم بموجب عملية منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ التقييم"[20].

كما حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار منها المعيار رقم 107 في الفقرة 9 (SFAF N° 107, Par 9, 1991) بأنها: "القيمة التي يمكن بها تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري"[21].

كما حددها في المعيار رقم 157 الفقرة 05 (SFAS N° 157, Par 05, 2006) والذي بدأ سريانه بعد 15 نوفمبر 2007م، وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وهذا التعريف مطابقا تماما للتعريف الوارد في المعيار رقم 13 (IFRS No 13) الوارد أعلاه. حيث عرف هذا المعيار القيمة العادلة بأنها: "السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع أصل، والذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس"[22].

فطبقا لهذين التعريفين فإن القيمة العادلة تشمل القيمة السوقية، وليست مقصورة فقط على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، حيث أنهما قد ركزا على السعر الذي سيدفع لقاء بيع أصل، أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل خصم، وليس السعر الذي سيدفع للاستحواذ على الأصل أو المستلم مقابل خصم مفترض.

2. أهمية القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة: لا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييرًا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وكان ذلك نتاجًا للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة، ويستند هذا التطور الكبير إلى قاعدة أن الإبلاغ المالي للأغراض العامة يتطلب إعداد بيانات مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية[23]. وتتمثل المبررات التي أدت إلى استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي فيما يلي:

– تمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول الثابتة والخصوم والإفصاح عنها بالقوائم المالية بشكل مقبول ومفهوم لجميع المستفيدين ولجميع الأغراض، حيث أصبح الاعتماد على مفهوم التكلفة التاريخية أقل ملائمة ودلالة؛

– تعمل على تصحيح المناخ العلمي للمؤسسات عند نشر المعلومات المحاسبية من الأصول والخصوم عند إعادة تقييمها وأثر ذلك على ربحية المؤسسة؛

– تعمل على توفير مناخ أكثر واقعية للأرباح في ظل المخاطر المختلفة؛

– تعمل على توفير قياس أكثر ملائمة ودلالة للتدفقات النقدية المستقبلية؛

– تعمل على تحسين تشغيل أداء المؤسسات وتحسين صور الأداء؛

– تعمل على توفير قوائم مالية عادلة وحقيقية لأغراض الدمج بين المؤسسات[24].

خامسا: مشاكل القياس المحاسبي والمخاطر الناجمة عنه

**1.** محددات القياس المحاسبي: هناك عوامل عديدة تقف أمام القيام بعملية القياس المحاسبي، تحد من فائدة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين والمستفيدين منها في عملية اتخاذ القرار، ولا يمكن تجاوز هذه العوامل إلا من خلال تطوير نموذج نظري لهذه المشاكل والصعوبات، وكل هذا يتم ضمن المحاسبة في إطار عملية القياس المحاسبي. ومن أهم المحددات التي تواجه عملية القياس المحاسبي، نذكر ما يلي:

أ- مجال عملية القياس المحاسبي: يستلزم هذا المجال حصرا وتحديدا للإطار الذي تنصب عليه عملية القياس، وهذا الإطار يشمل الأحداث والمعاملات المالية، وقياس القيم الاقتصادية بوحدة نقدية ثابتة، وذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة ولإجراء العمليات الحسابية بصورة موضوعية، مع شريطة ألا تتغير بمرور الزمن أو بتغير الأوضاع الاقتصادية، والتي يمكن

التعبير عنها بأوجه الإنفاق المختلفة وبنود الإيرادات للتوصل إلى صياغة محددات نتائج أعمال الوحدة المحاسبية عن الفترة المالية المعتمدة.

ب- تطبيق عملية القياس المحاسبي: إن النظرة الشاملة للقياس وفق المنظور الاقتصادي والمحاسبي نابعة من تحقيق هدفين أساسين أحدهما أو كلاهما هما كالآتي:

– قياس الموارد التي تحقق الدخل: إن موضوع القياس ذاتيه يشكل المصدر الأساسي لتحقيق الدخل، لذلك لابد من زيادة الاهتمام بتلك الثروة وضمان تدفقها والحفاظ عليها، الأمر الذي يستلزم مواكبة عملية القياس المحاسبية لها وباستمرار للوقوف على التغيرات التي يمكن أن تلحق بها.

– تأثير الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة: بعد أن تتم عملية قياس الطاقات الإنتاجية، التسويقية والمادية المتاحة، بالإمكان تحقيق هدف آخر وهو دراسة الفرص البديلة، قصد توجيه تلك الموارد واستغلالها استغلالا عقلانيا ورشيدا، للعمل على زيادة عوائد الدخل المتحقق، ولذلك لابد من إجراء عملية القياس المحاسبي للقيم الاقتصادية في لحظة زمنية معينة معبرا عنها بوحدات نقدية.

– عدم ثبات أسعار السوق محل القياس: إن قياس الطاقات المتاحة في إطار القياس المحاسبي، يواجه عديد الصعوبات من بينها عدم ثبات أسعار السوق لهذه الموارد محل القياس، وعدم وجود معدلات تسعير ملائمة لها، والتي تختلف من مورد إلى آخر[25].

**2.** مشاكل القياس المحاسبي: تحكم عملية القياس المحاسبي عدة ضوابط وحدود مما يخلق مشاكل تحد من نتائجه، وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه، وكذا قيود ومحددات عملية القياس المحاسبي، بالإضافة إلى التحيز الذي يتخلل عملية القياس المحاسبي.

**أ.** مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه: يمثل رأس المال المؤسسة العنصر الأساسي في حقوق المساهمين، ويعد الضمانة الرئيسية لحقوق الدائنين، لذلك تسعى المحاسبة إلى المحافظة على قيمته من الهبوط أو التآكل، والقاعدة الأساسية ألّا يتم الاعتراف بالربح أو العائد على رأس المال المستثمر إلّا بعد استرداده أو المحافظة على قيمته. ويختلف مضمون مفهوم المحافظة على رأس المال وفقا لاختلاف مدلوله، حيث هناك مفهومان أساسيان للمحافظة على رأس المال هما:

– المحافظة على رأس المال المالي: ويحدث عندما تتجاوز القيم المالية (النقدية) لصافي أصول المؤسسة في نهاية السنة المالية لصافي الأصول في بدايتها بعد استبعاد العمليات مع الملاك.

– المحافظة على رأس المال المادي: أي أن العائد على رأس المال يحدث أو يظهر عندما تفوق الطاقة الإنتاجية المادية للمؤسسة في نهاية السنة المالية طاقته الإنتاجية في بداية السنة المالية، مع استبعاد العمليات مع الملاك، والطاقة الإنتاجية المادية في أي نقطة زمنية تساوي القيمة الجارية لصافي الأصول المستخدمة لتوليد الأرباح.

ويرجع الاختلاف بين مفهومي الاحتفاظ برأس المال إلى تأثيرات (مكاسب وخسائر) التغيرات في أسعار الأصول والخصوم.

**ب.** قيود ومحددات القياس المحاسبي: توجد بعض القيود تحد من دقة القياس المحاسبي وموضوعيته، وقابلية المعلومات المحاسبية الناتجة عنه للتحقق والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتتمثل فيما يلي:

– عدم التأكد: ينتج عدم التأكد عن حاجة القياس المحاسبي لإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل الذي يتّصف بالغموض، فالمؤسسة مستمرة لكن مبدأ الدورية الذي يقضي بتحديد النتيجة لأغراض الإفصاح المحاسبي يتطلب تبني بعض الافتراضات من أجل التخصص المنطقي على أساس التوقعات المرتبطة بالمستقبل، كما أن التعبير النقدي عن الثروة يأخذ في الاعتبار بعض المقادير غير المؤكّدة في المستقبل التي تختلف فيه درجة الاعتماد عليها.

– الخلو من التحيز: يعتبر تحديد درجة تحيز القياس المحاسبي أمرا صعبا في مجال المحاسبة رغم أنه قد يكون كبيرا نظرا لطبيعة المحاسبة من جهة وعملية التقييم من جهة أخرى، ويعني التحيز أن المعلومات النّاتجة عن عملية القياس المحاسبي لا تتصف بالحياد والعدالة، أي أنه تم اعتمادها بمراعاة جوانب دون مراعاة جوانب أخرى.

– الحيطة والحذر: يعد هذا القيد من البدائل المتاحة لإجراء عملية القياس المحاسبي ويحصرها في بديلين أو ثلاثة على الأكثر، وبهذا سيتم استبعاد بديل معين حتى ولو كان مناسب لغرض القياس، حيث يؤدي إلى حدوث أخطاء في القياس المحاسبي ويؤدي إلى التأثير سلبا على قيمة المعلومات المحاسبية فيجعلها غير ملائمة لاتخاذ القرارات لأنها لا تمثل الواقع الاقتصادي بصدق.

**ج.** التحيز الذي يتخلل القياس المحاسبي: تعد ظاهرة تحيز القياس من الظواهر العامة المرافقة لأية عملية قياس سواء كان مجالها في العلوم البحتة أو في العلوم الاجتماعية، ويكون تحيز القياس ضئيلا وبالإمكان تحديده وبقدر كبير من الدقة في العلوم البحتة، بينما في العلوم الاجتماعية وخاصة في المجال المحاسبي ففي الغالب يصعب تحديده وقياسه، وهذا نظرا للارتباط الوثيق بين طبيعة المحاسبة من جهة وطبيعة عملية القياس المحاسبي.

**3.** مخاطر القياس المحاسبي: يثار كثير من المخاطر حول العبارات السابقة يمكن تلخيصها فيما يلي:

**أ.** مخاطر تعدد أسس القياس وبدائله: ويرتبط ذلك بما يلي:

تعرض القوائم المالية بنودا متعددة، تم قياسها استنادا إلى أسس وأساليب متعددة، والعامل المشترك بينها أنها أرقام، ولكن التجانس والتوافق بين هذه الأرقام استنادا إلى اختلاف أسس احتسابها حتما سيكون غير متوفر، بل إن عدم توفره يكون أحيانا على مستوى البند الواحد، فلو تم أخذ المخزون كمثال، فإن تكلفته يتحكم بها بديل القياس: الوارد أولا صادر أولا والتكلفة الفعلية والمتوسط المرجح، كذلك نظام الجرد المستخدم: نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر.

**ب.** مخاطر الانتقال بين الأسس: لقد انعكس الخيار الذي تم إقراره من قبل مجلس IASB بإعادة تصنيف الأدوات المالية من فئة القيمة العادلة إلى فئة التكلفة أو التكلفة المطفأة على حجم الربحية، كما واجهت المصارف التي استخدمت هذا الأساس استفسارات كثيرة عن حقيقة التغيير بعد الإفصاح عنه، إضافة إلى أنها مكنت المصارف من تجنب الاعتراف بالخسائر غير المحققة المتعلقة بالأدوات المالية بالرغم من أن معظم عمليات اعادة التصنيف تمت على أدوات الدين، وتراوح الخصم من 0% إلى 100%.

**ج.** مخاطر الموازنة بين أسس القياس المختلفة: وتتعلق هذه المخاطر بالهدف من اختيار أساس القياس، والنية التي يمكن أن تختبأ وراء ذلك، وما يرتبط بأساس القياس من تقدير يخضع لعوامل موضوعية وعوامل غير موضوعية ترتبط بتشاؤم المقدر وتفاؤله، كذلك المتاجرة بين أسس القياس Trading-Off وبدائله.

**د.** مخاطر عدم كفاية الافصاح عن أسس القياس للبنود التي تعرض في القوائم المالية: ويمكن في هذا المجال التطرق إلى المخاطر التالية:

– عدم كفاية متطلبات الافصاح في القوائم المالية كما تضمنتها المعايير المحاسبية، ويؤيد ذلك التعديل الذي أجري على المعيار IFRS No 07 في سنة 2008 في خضم الأزمة المالية والذي حدد ثلاثة مستويات للإفصاح عن القيمة العادلة؛

– فشل المؤسسات بالتزويد بتصور كامل ودقيق عن الأوضاع المالية عكست الافصاح السيء وغير التام عن قيم الأصول والالتزامات والمخاطر المتعلقة بها في التقارير السنوية؛

– أوجدت متطلبات الابلاغ وفقا للمعايير المحاسبية فجوة من الشفافية وقابلية المقارنة وذلك لعدم توفير معلومات تعطي صورة كافية وواضحة وفي الوقت المناسب عن المخاطر المتعلقة ببعض المنتجات المالية مثل التزامات ضمان الرهن Mortgage-backed obligations؛

– ومع علم معدي القوائم المالية فقد أثبتت بعض الدراسات أنهم لم يتوسعوا بالإفصاح عن معلومات تتميز بالشفافية والدقة عن كيفية قياس بنود القوائم المالية وتقدير قيمها؛

– عدم اعتبار الافصاح عن مكونات المحفظة الاستثمارية وأنواع الأصول المالية من متطلبات المعيار IFRS No 07.

سادسا: متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية وأنواعها

**1-** تعريف الأدوات المالية وأنواعها

أ- تعريف الأدوات المالية:

عرف النظام المحاسبي المالي SCF الأدوات المالية بأنها: "هي كل عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لمؤسسة ما وخصوم مالية أو أداة رؤوس أموال خاصة لمؤسسة أخرى"[26].

من جانبها عرفت معايير المحاسبة الدولية ومن خلال مجلسها الأداة المالية على أنها "عقد ينتج عنه أصل مالي لمؤسسة معينة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمؤسسة أخرى". وبهذا الخصوص فإن كلمة "عقد" أو "تعاقدي" تشير إلى ترتيبات ما بين واحد أو أكثر من الأطراف له آثار اقتصادية واضحة والتي تكون فيه الأطراف لديها خيار قليل لتجنب الوفاء بالعقد وذلك لأن العقد قابل للتنفيذ بالقانون[27].

ب- أنواع الأدوات المالية

ووفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 09، فقد تقسيم الأدوات المالية إلى نوعين هما: الأدوات المالية المسجلة (الأساسية والأدوات المالية غير المسجلة (المشتقة).

ب-1 الأدوات المالية المسجلة (الأساسية Fundamental): هي عبارة عن أدوات مالية مثل الذمم المدينة والذمم الدائنة والأوراق المالية لحقوق الملكية التي لا تمثل أدوات مالية مشتقة وهذه الأوراق تمثل عصب أسواق رأس المال الحاضرة Spot Markets التي يتم فيها تسليم الوراق التي تتضمنها الصفقة وسداد قيمتها خلال أيام معدودة، يتم خلالها إنهاء إجراء تنقل الملكية وتم تصنيفها على النحو التالي:

– النقدية Cash: حسب مجلس معايير المحاسبة المالية FASB النقدية بأنها تشتمل على كل من النقدية وما يعادلها. فما يعادل النقدية هي الاستثمارات السائلة جدا قصيرة الأجل كالأموال المخصصة للتعامل في السوق والأوراق التجارية، وسندات الخزانة، أما تحويل النقدية بين الحسابات المصرفية للمؤسسة وما يعادلها من نقدية فإنها لا تعتبر متحصلات ومدفوعات نقدية[28].

– الأصل المالي والالتزام المالي Financial Asset and Financial Liability: يعبر الأصل المالي الناتج عن الأداة المالية عن أي أصل نقدي أو أداة حقوق ملكية لمؤسسة أخرى أو حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من مؤسسة أخرى أو لمبادلة الأصول المالية أو الخصوم المالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط قد تكون على الأرجح لمصلحة المؤسسة أو عقد قد يتم تسويته في أدوات حقوق الملكية للمؤسسة ذاتها.

بينما يعبر الالتزام المالي Financial Liability الناتج عن الأداة المالية عن التزامات تعاقدية لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى أو لمبادلة أصول أو التزامات مالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح في غير صالح المؤسسة أو عقد قد يتم تسويته في أدوات حقوق الملكية للمؤسسة ذاتها[29]. تعتبر التزامات مالية ما يلي:

- واجب تعاقدي على تسليم سيولة أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى.
- واجب تعاقدي على تبادل أدوات مالية مع مؤسسة أخرى في شروط يحتمل أن تكون غير مواتية[30].
- حقوق الملكية Equity Instrument: عرف النظام المحاسبي المالي SCF حقوق الملكية بأنها: "الفائدة الباقية من المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة في أصولها بعد حسمها من خصومها الخارجية"[31].

ب-2 الأدوات المالية غير المسجلة (المشتقات Financial Derivative):

- تعريف المشتقات المالية: المشتقات هي مجموعة من الأدوات المالية التي تمثل ترتيبات تعاقدية تَشْتق أو تعتمد قيمتها على أداء أصل معين أو أداة من أدوات أسواق المال أو السلع. يلجأ المستثمر من ذوي الخبرة إلى المشتقات من أجل زيادة العائد، أو تغطية المخاطر. وتضم المشتقات المالية مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات التي تكون عبارة عن أدوات مالية مشتقة من موجودات أصلية. وعادة ما تستخدم المشتقات في العديد من الأغراض، مثل الاستثمار والمضاربة والحماية[32]. ولا ينجم عن الأدوات المالية المشتقة تحويل الأداة المالية الرئيسية عند بدء العقد كي لا يحدث تحويل بالضرورة عند استحقاق العقد.

تستخدم المشتقات المالية للأغراض التالية:

⌊ أغراض المضاربة: حيث يحقق المضارب ربحا نتيجة شراء حق الشراء إذا ما تحققت توقعاته متمثلة في ارتفاع سعر الأصل في سوق الأوراق المالية بأكثر من سعر التنفيذ، ومن ثم فهو يستفيد من تحركات الأسعار في السوق وتقلباتها بالزيادة نتيجة خبرته وتوقعاته.

⌊ ومن ناحية أخرى فإن شراء حق الشراء يعتبر أداة مضاربة إذا كان الهدف من شراء الحق هو بيعه بسعر أعلى مستقبلا.

⌊ أغراض استثمارية: حيث يعتبر شراء حق اختيار الشراء أداة استثمارية بديلة عن حيازة الأصل لحين انتظار توقع ارتفاع الأسعار في وقت استحقاق عقد الخيار، وإمكانية الشراء بالسعر الأقل وهو سعر التنفيذ المتفق عليه مقدما في عقد الاختيار[33].

⌊ أغراض التحوط أو التغطية: يعرف التحوط بأنه: "أداة لتحويل المخاطرة، ووسيلة للحماية غير المؤاتية لأسعار الصرف في سوق صرف الأجنبي. والمشتركين في سوق الصرف الأجنبي يبحثون عن الحماية ضد تقلبات سعر الصرف من خلال اتخاذ مركزين مختلفين، إذ أن الخسائر المتحققة لأحد المركزين ينبغي أن توازن أرباح المركز الآخر[34].

a. تصنيف وإعادة تصنيف الأصول المالية:

**2-** تصنيف الأصول المالية: تصنف الأصول المالية طبقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 09 (IFRS N°: 09) إلى ما يلي:

أ- أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة.

ب- أصول مالية تقاس بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين).

ويتم التصنيف عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي، أما القياس الأولي للأصول المالية فيتم بالقيمة العادلة. ويضاف إليها في حالة الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تكلفة المعاملات.

أما من خلال النظام المحاسبي المالي SCF فإن الأصول المالية تكون في أربعة أصناف، ويكون كل صنف موضوع منهجية تقدير و/أو طرق محاسبة مختلفة (تقييم بالقيمة الحقيقية أو بسب التكلفة المهتلكة، وخصم فوارق التقييم في رؤوس أموال خاصة أو في النتائج):

- أصول (أو خصوم) مالية تتم حيازتها لغايات إجراء المعاملات،
- التوظيفات المحتازة إلى غاية حلول أجل استحقاقها،
- قروض وحسابات دائنة يقدمها الكيان.
- أصول مالية جاهزة للبيع[35].

i. إعادة تصنيف الأصول المالية: لقد أشار المعيار رقم 07 (IFRS N° 07) بأن تكون عملية إعادة تصنيف الأصول المالية والمشتقات إما:

– بالتكلفة أو التكلفة المطفأة بدلا من القيمة العادلة.

– أو القيمة العادلة بدلاً من التكلفة أو التكلفة المطفأة.

وفي الحالتين يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المعاد تصنيفها وأسبابه. وعند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي يجب الإفصاح عن القيمة المسجلة للأصل المالي والمرهونة كضمان للالتزامات والشروط المتعلقة بعملية الرهن[36].

**1-** متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

يمكن تقسيم متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية إلى:

- متطلبات الاعتراف والقياس للأدوات المالية.
- متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.
- متطلبات وطرائق تقدير القيمة العادلة وتحديدها.

وفيما يلي بيانا لهذا المتطلبات.

**3-** متطلبات الاعتراف والقياس للأدوات المالية:

أ- متطلبات الاعتراف للأدوات المالية: يتم الاعتراف بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المؤسسة طرفا في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية، ويتم إثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية باستخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر[37].

إذا قام المصرف بتحويل الأصول المالية بطريقة بحيث لا يتأهل جزء من الأصول المالية أو جميعها لإلغاء الاعتراف*، فإن على المصرف الإفصاح لكل فئة من هذه الأصول المالية عما يلي:

أ- طبيعة الأصول.

ب- طبيعة المخاطر التي يبقى المصرف معرضًا لها.

ج- المبالغ المسجلة للأصول وللالتزامات المرتبطة بها عندما يستمر المصرف في الاعتراف بكافة الأصول.

د- الإفصاح عن المبلغ المسجل للأصول الأصلية ومبلغ الأصول التي يستمر المصرف في الاعتراف بها والمبلغ المسجل للالتزامات المرتبطة بذلك عندما يستمر المصرف في الاعتراف بالأصول إلى مدى مشاركتها المستمرة[38].

ب- متطلبات القياس للأدوات المالية:

- القياس الأولي للأصول والخصوم المالية: وفقًا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الموسوم بـ "الأدوات المالية Financial Instruments" يتم قياس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة، والتي تمثل التكلفة بتاريخ الشراء مضافا إليها تكاليف العملية (عمولات ومصاريف الشراء) باستثناء مصاريف وعمولات الشراء للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي تعالج مصاريف الشراء كمصروف فترة في الأرباح والخسائر[39].

- القياس اللاحق للأصول والخصوم المالية: أما في حالة التقييم اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية؛ فإنه يتم تقسيم الأصول المالية الى تصنيفين رئيسيين:

- أصول تقاس بالتكلفة المطفأة: وهي القيمة الصافية بعد العلاوة أو الخصم، وتستخدم طريقة التكلفة المطفأة لقياس أدوات الدين ضمن حالات معينة حددها المعيار، وما دون ذلك فيتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر.

- أصول تقاس بالقيمة العادلة: حيث تقاس باقي الأدوات المالية (الملكية، والمشتقات، والدين) بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الارباح والخسائر السنوية.

ومن ثم فإن تطبيق هذا المعيار لا يتطلب تصنيف الأدوات المالية متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كما كان يطبق وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (IAS 39)[40].

**4-** متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

تتمثل قواعد الإفصاح في ظل معيار الإبلاغ الدولي رقم (7) فيما يلي:

الإفصاح معلومات عن مدى أهمية (Significance) الأدوات المالية بالنسبة لأداء المؤسسة ومركزها المالي؛ وذلك من خلال الإفصاح عن مظاهر ومعالم هذه الأدوات، مثل الإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية.

أ- متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة المركز المالي:

- الإفصاح عن مدى أهمية الأدوات المالية لأداء المؤسسة ومركزها المالي؛ حيث يشمل هذا الهدف، الإفصاح عن كل واحدة من المجموعات التالية:

- موجودات مالية تقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروقات قياس القيمة العادلة في قائمة الدخل (FVATPL).
- موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- القروض والذمم المدينة.
- موجودات متوفرة للبيع.
- التزامات مالية تقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروقات قياس القيمة العادلة في قائمة الدخل (FVLTPL).

أ التزامات مالية تقاس بالتكلفة المطفأة.

- إفصاح خاص بالأصول والخصوم المالية التي تخصص لتقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروقات القياس بحساب النتائج، بحيث يشمل هذا الإفصاح على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومقدار التغيرات في القيمة العادلة.
- الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية من إطار القيمة العادلة إلى إطار التكلفة المطفأة، أو بالعكس.
- الإفصاح عن التنازلات (Derecognitions)، والتي تشمل نقل ملكية الأصول المالية.
- الإفصاح عن معلومات متعلقة بأي رهونات أو تعهدات إضافية على الأصول المالية (Pledged as Collateral)، وفي المقابل الإفصاح عن أي أصول مالية أو غير مالية محتفظ بها كضمانة (As Collateral).
- الإفصاح عن تسويات حساب الديون المعدومة.
- الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة (Compound Financial Instruments)، التي تشمل في طياتها مشتقات مالية متعددة.
- الإفصاح عن أية خروقات لشروط إتفاقيات القروض.

ب- متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في حساب النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة:

يجب الإفصاح عن الآتي:

1- كافة بنود حساب النتائج؛ الدخل والمصاريف الأرباح والخسائر، مع ضرورة الإفصاح المنفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة عن:

أ- فروقات قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة المصنفة تحت بند (FVTPL).

ب- استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

ج- القروض والذمم المدينة.

د- موجودات متوفرة للبيع.

ه- فروقات قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة المصنفة تحت بند (FVTPL).

و- الخصوم المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.

2- الفوائد الدائنة والفوائد المدينة على الأدوات المالية التي لم تقس بالقيمة العادلة (FVTPL).

3- إيرادات ومصاريف الرسوم.

4- مقدار خسائر الانخفاض في قيم الأصول المالية.

5- إيرادات الفوائد الناتجة عن انخفاض قيم الأصول المالية.

الخاتمة:

تعتبر القوائم المالية المنتج الرئيس لنظام المحاسبة المالية التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة وعرضها خلال السنة لإنتاج مخرجات تساعد متخذي القرارات الإدارية في اتخاذ قرارات رشيدة، فمن الكم الهائل من الأحداث والبيانات المالية التي تقع خلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبية القوائم المالية السنوية التي تعكس الحالة المادية والاقتصادية للمشروع، ومن العيوب المأخوذة على نظام المعلومات المحاسبية المالية ما يعود إلى انتقائية النظام المحاسبي في عرضه للأحداث الاقتصادية وتوقيت عملية الاعتراف بالحدث الاقتصادي وكيفية قياسه. وقد عملت المعايير المحاسبية على تحديد الطرق والإجراءات

والقواعد اللازمة للتطبيق العملي بغرض الدقة والتوحيد والاتساق حتى يتمكن متخذ القرارات الإدارية من المقارنة والتحليل وتفسير الأرقام الواردة بالتقارير المالية بصورة مناسبة.

حتى تخدم أهداف القوائم المالية الغرض من إعداداها كركيزة من ركائز معايير المحاسبة المالية من الضروري التركيز على الاحتياجات المشتركة للمستفيدين الخارجيين من المعلومات التي يمكن للمحاسبة المالية إنتاجها، كما يجب أن تتصف بخصائص معينة أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات وذلك لتحقيق الأهداف المرغوبة.

كما أن إعداد التقارير المالية عالية الجودة يعد حافزا لنمو أسواق المال، ولعل أهمها أسواق الأوراق المالية، حيث يفترض أن تعكس اقتصاديات الكيانات التي تمثلها هذه التقارير المالية.

ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة القارئ وعلى القياس المرغوب، وبصفة عامة اقترحت ثلاثة معايير للإفصاح وهي: الإفصاح الكافي، الإفصاح العادل والإفصاح الكامل.

أنه عن طريق الإفصاح يتم إعداد وتعميم التقارير المالية التي تهدف إلى إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور بموضوعية الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما تعرض المعلومات التي تعلن عن خطط وتوقعات الإدارة في المستقبل.

كما ألزم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 07 (IFRS n° 07) المتعلق بالإفصاحات، على ضرورة الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والمتمثلة في الإفصاحات الكمية والإفصاحات النوعية المتمثلة في مخاطر الائتمان Credit Risk، مخاطر السيولة Liquidity risk، مخاطر السوق وغيرها من المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

ويوصي الباحث بما يلي:

– ضرورة الاهتمام بمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية نظرا لما يقدمه من معلومات لاتخاذ القرار؛

– يجب مراعاة قيد التكلفة والمنفعة في الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن البنود التي تحتويها القوائم المالية، كما يجب ألا تتضمن عملية الإفصاح خروجها عن هدفها المنشود؛

– التأكد من القوائم المالية المعدة تحتوي على كل المعلومات الضرورية والهامة بصورة صحيحة وصادقة ومعروضة بطريقة سليمة توافق المتطلبات الأساسية التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية؛

– رصد كل التغيرات والتعديلات التي قد تطرأ على المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدوليين، والتي من شأنها أن تقدم تسهيلات للمعالجة المحاسبية لها.

**هوامش البحث:**

[1] - روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ج1، ترجمة وتعريب: مكرم باسيلي ومحمد عبد القادر الدسيطي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1427هـ-2006م، ص 61.

[2]- Jean-François des Robert et Autres, Normes IFRS et PME, Dunod, Paris, 2004, P 12.

[3] - المواد (26)، (27) و(28) من القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

[4] - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 1430ه-2009م، ص ص 374-375.

* - تجدر الإشارة إلى أن كلا من حساب النتائج (قائمة الدخل) وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية تعبر عما حدث خلال فترة محاسبية. أما قائمة المركز المالي فتعبر عن الوضع الحالي للمؤسسة، وذلك وقت إعداد القائمة فقط، أي أنها تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة.

[5] - المادة (25) من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

[6] - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 1430هـ-2009م، ص 54.

[7] - إبراهيم جابر، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، *2015*، ص 13.

[8] - مازن أحمد العمري، مصداقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مج 20، ع 3، أيلول-سبتمبر 2013، ص 61.

[9] - وابل بن علي الوابل، أسس المحاسبة، ج *1*، فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط *3*، *1422*هـ، ص 11.

[10] - حماد طارق عبد العال، التقارير المالية: أسس الإفصاح والعرض، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 37.

[11] - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط*1*، *1410*هـ-*1990*، ص 152.

[12] - علي عبد الباسط كمون، حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، ع 55، 1434هـ- 2016م، ص 20.

[13] - مدثر طه أبو الخير، أثر معايير المحاسبية الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع 01، 2007، ص ص 60-61 بتصرف.

[14] - إسماعيل محمد إسماعيل، دور القوائم المالية المعدة وفق IFRS في توجيه وتشجيع الاستثمارات، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، ع 01، 2008، ص 87.

[15] - وائل محمد عبد الوهاب، إيجابية الأزمة المالية العالمية في تفعيل أدوات القياس المحاسبي (دراسة تحليلية انتقادية)، مجلة المحاسبون، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، العدد 50، يوليو 2011، ص 19.

[16] - أحمد حلمي عبد السيد عبد القوي، طرق قياس الأصول غير الملموسة في ظل الاقتصاد الجديد، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مج *28*، ع *01*، ج *02*، ص ص 282-283.

[17] - محمد صبحي محمد موسى، المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، رسالة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، القاهرة، 2010، ص 17.

[18] - أحمد حلمي عبد السيد عبد القوي، مرجع سابق، ص ص 291-292.

[19] - مصطفى راشد العبادي، مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية، بحث مقدم إلى: الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 4 – 5 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 18 – 19مايو 2010م، ص 07.

[20] - Benoit LEBRUN, La normes IFRS 13 sur l'évaluation à la juste valeur, Revue Française de comptabilité, N° 444, Juin 2011, P 03.

[21] - معتز أمين السعدي وآخرون، مرجع سابق، ص 32.

[22] - مصطفى راشد العبادي، مرجع سابق، ص 07.

[23] - روحي وجدي عبد الفتاح عواد، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، جانفي 2010، ص 47.

[24] - محمد زيدان إبراهيم، المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية: بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع 02، 2001، ص ص 94-95.

[25] - نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص 43.

[26] - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429هـ لموافق لـ 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

[27] - حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 2007، ص 231.

[28] - روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ج 1، ترجمة وتعريب: مكرم باسيلي ومحمد عبد القادر الدسيطي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1427هـ-2006م، ص 734.

[29]- IAS n° 02, Les stocks, Par 01, IASB, www.iasb.org, Page consultée le: 18-03-2015.

[30]- حماد طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية، ج 3، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 13.

[31] - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429هـ لموافق لـ 26 يوليو 2008، مرجع سابق.

[32] - ماهر علي الشمام، استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطر المالية في منشآت الأعمال، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، مج 34، ع 107، 2012، ص 56.

[33]- عبد الحميد محمود البعلي، المشتقات المالية في الممارسة العملية وفي الرؤية الشرعية، www.kantakji.com، تاريخ الزيارة: 12-05-2010، 00: $22^{H}$، ص 05.

[34] - صبيحة قاسم هاشم وآخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ع 25، ص 02.

35 - Elisabeth Bertin et autres, Manuel comptabilité et audit, Berti édition, Alger, 2013, P 240.

36 - Frederick D.S. Choi and Gary K. Meek, International Accounting, Pearson international Edition, USA, 2004, P 152.

[37] - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص 749.

[*] - إلغاء الاعتراف يعني استبعاد أصول والتزامات مالية أو جزء منها من الميزانية العمومية للبنك.

[38] - ياسين أحمد العيسى، مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية-الإفصاحات، دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج 08، ع 01، 2012، ص 112.

[39] - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 752.

[40]- جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية -دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج 9، ع 3، 2013، ص 471.